وليس كذلك فكان بدل الخف ولزم بدل البدل واجيب بانه بدل الرجل مالم يحل الخف بالخف فاذا نزع زالت البدلية عنه وحل الحدث بالخف فكان الخف بدلا عن الرجل اذ ذاك ولزمه المسح عليه قال الاستاذ سلمه الله يعلم منه جواز المسح على خف لبس فوق مخيط من كرباس او جوخ او نحوهما مما لا يجوز المسح عليه لان الجرموق اذا كان بدلا عن الرجل وجعل الخف مع جواز المسح عليه في حكم العدم فلان يكون الخف بدلا عن الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم اولى كما في اللفافة ويؤيده قول الرافعي في شرح الوجيز بعد ما ذكر اربعة احوال احديها ان الاسفل يحجب لا يمسح عليه لضعف او خرق والاعلى بحيث يمسح عليه فالمسح على الاعلى دون الاسفل كالجورب واللفافة الثانية ان يكون الامر بالعكس فيمسح على الاسفل القوي وما فوقه كخرقة تلف على الخف الثالثة ان لا يكون واحد منهما بحيث يمسح عليه فلا يخفى تعذر المسح ح الرابعة ان يكون كل واحد منهما بحيث يمسح عليه فهل يجوز المسح على الاعلى فيه قولان في القديم يجوز وهو قول ابي حنيفة واحمد واختيار المزني وفي الجديد لا يجوز وهو اشهر الروايتين عن مالك وجه الثاني ما ذكره الامام ان احدهما ان صاحب الوجيز وشارحه الغزالي ملتزمان بذكر خلاف الامام ابي حنيفة في المسايل ولم يتعرضا بخلافه الآن في الرابع فالظاهر ان الاولى اتفاقية والثاني ان الشافعية مع قولهم يكون الجرموق بدلا عما تحته دون الرجل جوزوا المسح على خف لبس فوق المخيط الضعيف وكن مع قولنا بكون الخ بدلا عن الرجل كيف لا يجوزه والحاصل ان المفهوم من تقرير القوم جواز المسح على ما ذكرنا تقريرا ايكادان يكون تصريحا وكان

الشيخ

الشيخ انا لم يقم جوابه فيما استحضرته من الكتب اكتفاء بما قالوا في مسئلة الجرموق في لو خلع الرجل ثم كلامه قال صاحب التسهيل لو لبس الخف على حرب من كرباس ونحوه مما لا يجوز المسح عليه هل يجوز المسح على الخف ذكر في سراج الدراية جواز عند الشافعي ولم ار فيه رواية ح انتهى جوابا واعتمادا وينبغي ان يجوز اذا الخف بصير بدلا عن الرجل لان حرب لما ذكر في مسح الجرموق على الخف وايضا جواز المسح على الجارودي يشعر عاقلن اذ الجارودي لا يلبس الا بالتفافه غالبا وهو في معنى الجرب من كرباس ونحوه وتوقش بان اللفافة غير مقصودة بالتبعية بخلاف الجرب من كرباس فافترقا فلا يتم القياس ونقل ابن ملك عن فتاوى الشاذلي عدم جواز المسح على خف لبس فوق المخيط من كرباس ثم قال لكن يرى الجواز من الكافي والعلم عند الله تعالى **قوله** لا يجوز المسح على الجرموقين لان الحدث حل بالخف فلا يتحول بعده الى غيره **قوله** منعلين او مجلدين جورب مجلد الى آخره وضع الجلد على اعلاه واسفله من باطن القدم الى الكعب كذا في البدرية وجورب بتشديد العين وتخفيفها من قفل الخف ونعل وهو ما تحته جلد غب كالنعل ذكره الدراية **قوله** على طهارة تامة وقت الحدث احترز عن طهارة ناقص كوضوء المعذور اذا لبس الخف ثم خرج الوقت لا يجوز المسح عليه فلا بد من الاوراج والغسل له والاحسن ان يقال قبل الحدث تامل **قوله** على طهارة كاملة في المشكلات اتفاقيا كاملة لانه اذا توضأ بسور الحمار او البئين لا يجوز له المسح لانه لم يلبس على طهارة كاملة وقال في المنافع احترز عن المتيمم فانه لو تيمم ولبس خفيه ثم راى الماء لا يجوز المسح للمتيمم **قوله** ولا يقع ان يقال لبسها على طهارة كاملة **قال** الاستاذ سلمه الله تعالى انا عند ارتفع عن طرف المشايخ بان يحمل الطرف وهو

لأنه مع يكمل هو الخلية الكبرى عليه فصيره كالخف ح

بدل وقت الحدث هو

Copyright © King Saud University